الأمم المتحدة

S/2001/321

مجلس الأمن

Distr.: General
3 April 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت

يشرفني أن أحيل طيه، عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٢ (٢٠٠٠)، تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت عن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء.

وقد اعتمدت اللجنة هذا التقرير في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١.

(توقيع) أوليه بيتر كولبي
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب
القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة
بين العراق والكويت

040401 040401 01-31834 (A)

تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت عن تنفيذ الترتيبات الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠) التي تطلب من اللجنة أن تقدم، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام، تقريرا إلى المجلس بعد بدء نفاذ الفقرة ١ من القرار المذكور أعلاه وقبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يوما، عن تنفيذ الترتيبات الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وبموجب الفقرة ١ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠) قرر المجلس أن تظل أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، باستثناء الأحكام الواردة في الفقرات ٤ و ١١ و ١٢، ورهنا بالفقرة ١٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، سارية لفترة جديدة مدتها ١٨٠ يوما تبدأ في الساعة ٠٠/٠١ بالتوقيت الصيفي لشرقي الولايات المتحدة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٢ – وهذا التقرير هو الخامس عشر من نوعه، ويغطي الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها اللجنة فيما يتعلق بالترتيبات السالفة الذكر خلال المرحلة الثامنة من برنامج النفط مقابل الغذاء بعد دخول الفقرة ١ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠) حيز التنفيذ في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

ثانيا – مبيعات النفط والمنتجات النفطية

٣ – منذ بداية المرحلة الثامنة وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، مضت عمليات تصدير النفط من العراق بصورة سلسة بفضل التعاون الممتاز بين المشرفين على النفط، ووكلاء التفتيش المستقلين (شركة سيبولت الهولندية)، والمؤسسة العامة لتسويق النفط في العراق ومشتري النفط الوطنيين. وخلال الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وحتى نهاية المرحلة الثامنة، علقت الحكومة العراقية الصادرات النفطية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء بسبب عدم التمكن من الاتفاق على آلية لتسعير النفط.

٤ – وواصل المشرفون على النفط إسداء المشورة إلى اللجنة بشأن آليات تسعير النفط، والموافقة على العقود، وتعديلها، وإدارة الإيرادات المستهدفة وسائر المسائل الأخرى المتصلة بالتصدير والرصد بموجب قرارات مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، و ١١٧٥ (١٩٩٨) و ١٢٤٢ (١٩٩٩) و ١٢٨١ (١٩٩٩) و ١٣٠٢ (٢٠٠٠). ويلاحظ في هذا الصدد أن المشرفين أفادوا اللجنة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بأن آلية التسعير التي قدمها

العراق مؤخرا بالنسبة لشحنات شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من الانخفاض إلى درجة لا تعكس القيمة السوقية بصورة معقولة. وهو تقييم اتفقت معه اللجنة. وبناء على مشورة اللجنة أفاد المشرفون مشتري النفط في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عن إمكانية استمرار عمليات التحميل رغم عدم وجود آلية تسعير على ألا يجري أداء أي مدفوعات للشحنات النفطية إلى حين وضع آلية التسعير الجديدة.

٥ - ومنذ بداية المرحلة الثامنة، تحققت زيادة في المستوى الإجمالي للصادرات النفطية من العراق، وجرى تصدير الجانب الأكبر من صادرات النفط الخام من ميناء البكر.

٦ - واعتبارا من ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كانت اللجنة قد قامت، عملا بتوصية المشرفين على النفط، باستعراض واعتماد ما مجموعه ١١٥ عقدا لبيع النفط في المرحلة الثامنة لمشترين من ٣٦ بلدا. وبلغ إجمالي كميات النفط المعتمد تصديرها في المرحلة الثامنة بموجب هذه العقود نحو ٤٣٥,٣ مليون برميل. واستخدمت جميع العقود المقدمة آليات التسعير التي أقرتها اللجنة بناء على توصيات المشرفين.

٧ - واعتبارا من ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كانت اللجنة قد أنجزت ٣٠٦ شحنة بكمية إجمالية قدرها ٣٧٥,٧ مليون برميل تبلغ قيمتها ٧١٢ ٩ مليون دولار. وقام المشرفون على النفط باستعراض رسائل الائتمان المفتوحة لكل شحنة منها والتحقق منها وفقا لأحكام وشروط العقود المعتمدة. وتم نحو ٤٠ في المائة من عمليات الشحن في ميناء جيهان بتركيا. ويقدر إجمالي إيرادات المرحلة الثامنة بالأسعار الحالية بنحو ٩,٧ بليون دولار، بما في ذلك رسوم خط الأنابيب التي تقدر بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، رهنا بالترخيص الملائم بالإيرادات التي تزيد على المبلغ المأذون به من قِبل مجلس الأمن.

٨ - وتعاون مشرفو النفط مع وكلاء التفتيش المستقلين (شركة سيبولت الهولندية) لكفالة الرصد الفعال لمنشآت النفط وعمليات الشحن ذات الصلة، ولقوا من السلطات العراقية تعاونا كاملا.

٩ - وعملا بالفقرة ٢ من إجراءات اللجنة (S/1996/636) سُمي ٦٢٣ من مشتري النفط الوطنيين في ٧٥ بلدا وأذن لهم بالاتصال بمشرفي النفط مباشرة.

١٠ - وعملا بالفقرة ١٤ من إجراءات اللجنة، واصل المشرفون على النفط تقديم تقارير أسبوعية إلى اللجنة عن العقود التي ينظرونها المتعلقة ببيع النفط الناشئ من العراق، بما في ذلك الكمية الإجمالية والقيمة التقريبية للنفط المأذون بتصديره. وحتى الآن، قدم إلى اللجنة ما مجموعه ٢٠٨ من هذه التقارير.

١١ - وفي رسالة وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (S/2000/790) أفاد الأمين العام بأنه عملا بالفقرة ٧ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠) قام بتعيين مشرفين نفطيَّين آخرين للموافقة على عقود تصدير النفط والمنتجات النفطية، وفقا للفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، وهو ما رفع عدد أعضاء فريق المشرفين الإجمالي إلى ثلاثة.

ثالثا - الإمدادات الإنسانية إلى العراق

١٢ - على نحو ما تم في المراحل السابقة، استمرت اللجنة خلال المرحلة الثامنة في إعطاء أولوية عالية لعملية تجهيز العقود المتعلقة بتوريد السلع الإنسانية إلى العراق.

١٣ - وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ تلقت الأمانة العامة ٤٩٣ ٢ طلبا في إطار المرحلة السابعة لتصدير لوازم إنسانية إلى العراق. ومن جملة هذه الطلبات اعتبر أن ٦٣ منها غير واف أو غير مطابقة للإجراءات؛ ولا يزال ١٧ رهن التجهيز؛ وألغي ١٥ في وقت لاحق؛ واعتبر ٢٤ لاغ وباطل؛ وقامت الأمانة العامة بالإشعار عن ٧٣٦ طلبا وجرى تعميم ٦٣٨ ١ طلبا على أعضاء اللجنة لاتخاذ إجراءات بشأنها. ومن جملة الطلبات التي أرسلت إلى اللجنة جرى الموافقة على ٢٠٦ ١ منها، يبلغ مجموع قيمتها ٢,٣ بليون دولار؛ ولا يزال ١٥ طلبا منها معلقا قيد إجراء ''عدم الاعتراض'' وتم تجميد ٤١٧ طلبا يبلغ مجموع قيمتها بليون دولار. وخلال المرحلة الثامنة تلقت الأمانة العامة ٨٦١ طلبا لتصدير لوازم إنسانية إلى العراق. ومن جملة هذه الطلبات اعتبرت اللجنة واحدا منها لاغيا وباطلا، و٤٥ غير وافية أو غير مطابقة للإجراءات، وقامت الأمانة العامة بالإشعار عن ٤٩٥ منها، وجرى تعميم ٢٣٠ طلبا على أعضاء اللجنة لاتخاذ إجراءات بشأنها، ولا يزال هناك ٩٠ طلبا قيد التجهيز. ومن جملة الطلبات التي أرسلت إلى اللجنة للنظر تمت الموافقة على ١٦٨ طلبا يبلغ إجمالي قيمتها نحو ٥٥٧,٤ مليون دولار، ولا يزال ١٥ منها معلَّقا قيد إجراء ''عدم الاعتراض'' وجرى تجميد ٤٧ قيمتها الإجمالية ٢٣٣,٣ مليون دولار. وخلال الفترة قيد التقرير جرى فك تجميد ٣٩٧ عقدا لتوريد اللوازم الإنسانية بقيمة إجمالية قدرها ٩٥٨ ٢٦٧ ٠٠٨ ١ دولارا.

١٤ - وعملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وافقت اللجنة على قوائم مصنفة معدلة لمواد إنسانية تشمل مواد غذائية ولوازم صيدلانية وطبية ومعدات طبية وزراعية أساسية أو نمطية ومواد تعليمية أساسية، وذلك على أساس مقترحات من الأمين العام. وجرت الموافقة على قوائم المواد الغذائية والأصناف التعليمية في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وعلى القوائم المتعلقة بالأصناف الصحية والزراعية في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠. وعملا بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن

١٣٠٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه وافقت اللجنة على قوائم معدلة للوازم الأساسية للمياه والصرف الصحي، استنادا إلى مقترحات الأمين العام في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠. ووفقا للقرارين المشار إليهما، لا تقدم توريدات السلع المدرجة على القوائم المعتمدة إلى اللجنة للموافقة عليها باستثناء المواد التي تخضع لأحكام القرار ١٠٥١ (١٩٩٦) وسوف يخطر بها الأمين العام وتمول وفقا لأحكام الفقرتين ٨ (أ) و ٨ (ب) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وقد بلغ عدد العقود الإنسانية التي تم الإشعار بها على هذا النحو حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ما مجموعه ٢٦٩ ١ عقدا قيمتها الإجمالية ٢,٨ بليون دولار. وخلال المرحلة الثامنة، تم الإخطار عن ٤٩٥ عقدا قيمتها الإجمالية ١,٦ بليون دولار.

١٥ - واستمر وكلاء التفتيش المستقلون التابعون للأمم المتحدة (كوتكنا) في التحقق من وصول السلع وفقا للإجراءات المعمول بها، في نقاط الدخول الأربع إلى العراق وهي الوليد، وطريبل، وأم قصر، وزاخو. وكما هو الحال في المراحل السابقة، تعاونت السلطات العراقية تعاونا كاملا مع الوكلاء المستقلين في عملهم. وخلال المرحلة الثامنة، تم التثبت من وصول ٩٨٣ ١ شحنة من اللوازم الإنسانية من المرحلة السابقة لحساب الـ ٥٣ في المائة، بقيمة إجمالية قدرها ١٤١ ٦٣٤ ٦٣٤ ١ دولارا في شحنات إجمالية أو شحنات جزئية.

١٦ - ووفقا للتوصيات الواردة في رسالتيّ الأمين العام الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن المؤرختين ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (S/1999/1086) و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/950) قام أعضاء اللجنة بصورة دورية باستعراض عقود اللوازم الإنسانية التي جمدت في أثناء الفترة قيد الاستعراض، وسوف يستمرون في عمل ذلك. وخلال الفترة قيد التقرير اجتمع أعضاء اللجنة خمس مرات على مستوى الخبراء لمناقشة العقود المجمدة في مختلف قطاعات خطة التوزيع. وقام ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في العراق وممثلون عن مكتب برنامج العراق بتقديم إفادات إلى أعضاء اللجنة في هذه المناسبات.

رابعا - المسائل المتعلقة بإرسال قطع الغيار والمعدات النفطية إلى العراق

١٧ - بموجب الفقرة ١٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) طلب مجلس الأمن إلى فريق الخبراء الذي عيَّنته اللجنة أن يتولى إقرار عقود قطع الغيار والمعدات النفطية المشار إليها في الفقرة ١ من القرار ١١٧٥ (١٩٩٨) وفقا لقوائم قطع الغيار والمعدات التي تقرها اللجنة لكل مشروع على حدة. وأعاد المجلس في الفقرة ٩ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠) المعتمد في ٨ حزيران/ يونيه ٢٠٠٠ تأكيد هذا الترتيب وحيث قرر المجلس كذلك استخدام مبلغ ٦٠٠ مليون دولار من حساب الضمان استيفاء لهذا الغرض. وفي ١ كانون الأول/ ديسمبر

٢٠٠٠ وافقت اللجنة، وأدخلت تعديلات على قائمة أُعدَّت على أساس المشروع تتعلق بقطع الغيار والمعدات النفطية اللازمة لصناعة النفط العراقية استنادا إلى مقترحات مقدمة من الأمين العام.

١٨ - وتبذل اللجنة جهودا مستمرة للتعجيل بعملية الموافقة على العقود المتعلقة بإرسال قطع الغيار والمعدات النفطية إلى العراق وفقا للترتيبات الراهنة. وقامت الأمانة العامة بتشكيل فريق خبراء على النحو المتوخى في الفقرة ١٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) لاستعراض عقود قطع غيار النفط والموافقة عليها وفقا لقوائم قطع الغيار والمعدات النفطية التي أقرتها اللجنة لكل مشروع على حدة.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تلقت اللجنة أربعة طلبات جديدة قيمتها ٧٥٦ ٣٠٠ ١٣ دولارا لشحن قطع غيار ومعدات نفطية إلى العراق وقامت بتعميم طلب واحد منها على أعضاء اللجنة لنظره. وقد جمد هذا الطلب وقيمته ٤٠٧ ٧٢٩ ١٢ دولارات. وكان الطلب لا يزال مجمدا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٢٠ - ومنذ بداية هذه العملية وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وصل إجمالي المبلغ المخصص لقطع الغيار والمنتجات النفطية ٣٨٢ ٢ مليون. ووصل عدد الطلبات الواردة إلى اللجنة لشحن قطع الغيار والمعدات النفطية إلى العراق بموجب قرارات سابقة إلى ١٤٤ ٣ طلبا بقيمة إجمالية ٨٨٠ ٦٩٤ ٨٣٢ ١ دولارا. ومن جملة هذه الطلبات جرى تعميم ٨٧١ ٢ طلبا على أعضاء اللجنة للنظر فيها؛ ويقوم خبراء اللجنة حاليا باستعراض ٩٣ طلبا انتظارا لإدخال تعديلات في خطة التوزيع، أو جرى إعادتها إلى البعثات المقدمة للحصول على إيضاحات، فيما اعتبر ٩٣ طلبا منها لاغيا وباطلا أو جرى إلغاؤه، وتم تجميد أحد الطلبات ولا يزال ١١ طلبا آخر قيد التجهيز؛ ووافق مكتب برنامج العراق على ٧٥ طلبا إجمالا. ومن جملة الطلبات التي جرى تعميمها وعددها ٨٧١ ٢ طلبا، جرت الموافقة على ٣١٢ ٢ طلبا بقيمة إجمالية ٣٠١ ٧٧٧ ٢٣٩ ١ دولار؛ وجرى تعليق ٥٥٤ طلبا بقيمة إجمالية ٠٤٥ ٥٣١ ٣٣١ دولارا ولا يزال هناك خمسة طلبات معلَّقة قيد إجراء ''عدم الاعتراض''. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير جرى فك تجميد ١٩١ عقدا من عقود قطع الغيار والمعدات النفطية بقيمة إجمالية ٨٠٧ ٦٦٩ ١٤٢ دولارات. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ كان مجموع قيمة الشحنات الإجمالية أو الجزئية لقطع الغيار والمعدات النفطية التي وصلت إلى العراق ٨٢٩ ٦١٢ ٤٣٧ دولارا.

٢١ - وقام أعضاء اللجنة باستعراض عقود قطع الغيار والمعدات النفطية التي جُمدت، وسوف يستمرون في عمل ذلك حسب الضرورة في المستقبل، وفقا لرسالتيّ الأمين العام

الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1086 و S/2000/950). واجتمع أعضاء اللجنة مرة واحدة على مستوى الخبراء لمناقشة هذه المسألة، وتلقوا خلالها إفادة من ممثلين لمكتب برنامج العراق وممثلين لوكالة التفتيش المستقلة (شركة سيبولت الهولندية).

خامسا – أنشطة أخرى

٢٢ – عقدت اللجنة سبعة اجتماعات رسمية وعدة مشاورات متواترة غير رسمية على مستوى الخبراء خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمناقشة عدة مسائل تتعلق بتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء.

٢٣ – واستمعت اللجنة أيضا إلى عدد من الإفادات بشأن الحالة الإنسانية والقضايا المتصلة بالبرنامج في العراق قدمها مكتب برنامج العراق، ومنسقو الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، وممثلو مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وممثلو منظمات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في العراق. ووجهت اللجنة تعميما إلى جميع وكالات الأمم المتحدة في العراق تدعوها إلى تقديم إفادات منتظمة إلى اللجنة.

٢٤ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عرضت على اللجنة رسالة موجهة من العراق إلى الأمانة العامة بشأن التحول من استعمال الدولار إلى استعمال اليورو في تسعير صادراته النفطية. وبعد دراسة المسألة والنظر في تقرير أمينة الصندوق في الأمم المتحدة بشأن الآثار المترتبة على دفع أسعار النفط العراقي باليورو، قامت اللجنة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بإبلاغ وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإدارية أنها انتهت إلى أنه بوسع أمينة الصندوق في الأمم المتحدة أن تعتبر نفسها مأذونة بفتح حساب الأمم المتحدة للعراق باليورو. وطلبت اللجنة أيضا أن يقدَّم إليها تقرير متعمق في غضون ثلاثة أشهر يتضمن بيان التكاليف والمكاسب المحتمل أن يسفر عنها أداء مدفوعات النفط العراقي باليورو بالنسبة لبرنامج النفط مقابل الغذاء وغير ذلك من الآثار المالية والإدارية.

سادسا – استنتاجات

٢٥ – ستواصل اللجنة التزامها بالعمل بشكل وثيق مع مكتب برنامج العراق وجميع الأطراف المعنية من أجل كفالة التنفيذ الفعال للترتيبات المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وتود اللجنة، كعهدها، أن تعرب مجددا عن تقديرها لجميع الأطراف المعنية لتعاونها ومساهماتها في هذا الصدد.